



رباب الدعوة



المقدمة

تسهيلاً لتحليل وفهم لمشكلة عنوان الدراسة والتحقق منها. رسمت الباحثة الخطوط العريضة التي انطلقت بالدراسة من خلالها، والتي تلخصت في النقاط الآتية:

أ. خلفية الدراسة

ب. مشكلة البحث

ج. أهداف البحث

د. فوائد البحث

هـ. الدراسات السابقة

و. خطة البحث

أ. خلفية الدراسة.

مرت المجتمعات الإنسانية بالعديد من المتغيرات المتلاحقة على امتداد العصور، حيث تأثرت البيئة العمرانية باحتياجات كل مرحلة من مراحل التطور الإنساني، الذي ترتب عليه الزيادة في المشاريع ومجارة للتطور والزحف العمراني، الأمر الذي أدى إلى الحاجة الماسة لتنظيم المدن وتجميلها وذلك بإنشاء أو توسيع الطرق والساحات العامة والأسواق والمساجد إلى غيرها من المشاريع الحيوية المتعلقة بالمنافع العامة، مما يضطر السلطات أحياناً إلى المساس بالملكية الفردية وانتزاع العقارات أو جزء منها لضمها إلى الأملاك العامة من أجل أن تعم المصلحة على جميع أفراد المجتمع. وفي ضوء ما هو مسلم به في أصول الشريعة، من احترام الملكية الفردية، حتى أصبح ذلك من قواطع الأحكام المعلومة من الدين بالضرورة، وإن حفظ المال أحد الضروريات الخمس التي عُرف من مقاصد الشريعة رعايتها، وتواردت النصوص الشرعية من الكتاب والسنة على

صونها، ومع استحضار ما ثبت بدلالة السنة النبوية وعمل الصحابة والتابعين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عن أهم الأحداث التي وقعت في نزع الملكية والتي تبرهن قدسية الملكية الخاصة وحرمة التعدي عليها.

كان عهد الرسول الكريم ﷺ مثلاً عملياً لإرساء العدل ودولة الحق وليبيان الأسس العملية لمسئولية الدولة عن أعمال سلطتها التنفيذية، والمتمثلة في التعويض المدني عن الأضرار الناجمة عن بعض تلك الأعمال في العهد النبوي، فقد حدث أول تعويض عن نزع الملكية في قضية سهل وسهيل، وهما صاحبي الأرض التي تم إقامة المسجد النبوي عليها بالمدينة المنورة كدليل على أن الرسول الأعظم ﷺ هو أول من عوض عن نزع الملكية للمنفعة العامة في التاريخ الإنساني قاطبة، وأن دولته عَلَيْهِ السَّلَامُ قد كانت مسئولة عملياً عن تصرفات سلطتها التنفيذية، فضمنت، وعوضت

عن الأضرار التي ألحقت بالأفراد، وخضعت للقانون الإسلامي شأنها
كشأنهم تماماً.⁽¹⁾

وفي عهد الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وقعت أشهر حادثة وذلك عند توسعة
عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للمسجد النبوي الشريف، حيث قد أجرى عمارة كبيرة عليه،
فقد روى السمهودي عن ابن سعد عن سالم أبي النضر قال : "لما كثر
المسلمون في عهد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وضاق بهم المسجد، اشترى عمر ما حول
المسجد من الدور، إلا دار العباس بن عبد المطلب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وحجرات
أمهات المؤمنين - رضي الله عنهن، فقال عمر للعباس: يا أبا الفضل، إنَّ
مسجد المسلمين قد ضاق بهم، وقد ابتعت ما حوله من المنازل نوسع به على
المسلمين في مسجدهم، فقال العباس: ما كنت لأفعل، قال: فقال له عمر:
اختر مني إحدى ثلاث، إما أن تبيعنيها بما شئت من بيت المال، وإما أن
أخطك حيث شئت من المدينة وأبنيتها لك من بيت مال المسلمين، وإما أن

¹ - العمري، وليد. (2006). النبي الأعظم أول من عوض عن نزع الملكية في التاريخ. بحث مقدم
إلى موقع المجلس اليمني. تم استرجاعه في 1435/3/16هـ، الساعة التاسعة مساءً على الرابط
<http://www.yemen-orum.net> "بتصرف"

تصدق بها على المسلمين فتوسع في مسجدهم، فرفض العباس ولم يستطيع
عمر مساس ملكه إلا أن بعد سمح العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نفسه بهدمه وتوسعة
المسجد النبوي الشريف عليها".⁽¹⁾

وخلافاً على ما تم سرده فقد صدرت في ليبيا مقولة (البيت لساكنه)
والتي نصت على أنه: "المسكن حاجة ضرورية للفرد والأسرة، فلا ينبغي أن
يكون ملكاً لغيره، لا حرية لإنسان يعيش في مسكن غيره بأجرة أو بدونها،
إن المحاولات التي تبذلها الدول من أجل معالجة مشكلة المسكن ليست
حلاً على الإطلاق لهذه المشكلة، والسبب أن تلك المحاولات لا تستهدف
حلاً على الإطلاق لهذه المشكلة، والسبب هو أن تلك المحاولات لا
تستهدف الحل الجذري والنهائي، وهو ضرورة أن يملك الإنسان مسكنه،
بل استهدفت الأجرة من حيث خفضها أو زيادتها وتقنينها، سواء أكانت
هذه الأجرة لحساب خاص أم عام، فلا يجوز في المجتمع الاشتراكي أن

¹ - موقع الحج والعمرة ، (2005). عمارة وتوسعة المسجد النبوي الشريف عبر التاريخ، تم
استرجاعه في 1435/3/16 هـ الساعة العاشرة ونصف مساءً على الرابط
<http://www.tohajj.com> "بتصرف"

تتحكم أي جهة في حاجة الإنسان، بما فيها المجتمع نفسه، فلا يحق لأحد أن يبنى مسكناً زائداً عن سكناه وسكن ورثته بغرض تأجيريه، لأن المسكن هو عبارة عن حاجة لإنسان آخر، وبناءه بقصد تأجيريه هو شروع في التحكم في حاجة ذلك الإنسان، وفي الحاجة تكمن الحرية".⁽¹⁾

وللمعلومية فإن العديد من القوانين الليبية كانت مستوحاة ومستنبطة من مقولات الكتاب الأخضر، وعلى هذا الأساس تم إصدار قانون رقم (4) عام 1978م، حيث أنه قام بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالملكية العقارية، والذي نص على نزع الملكية الخاصة وضمها إلى الأملاك العامة بدون وجهة حق وإنما مبني على آراء فردية وأهواء شخصية لا تمتُّ للأسس الشريعة الإسلامية بصلة، ولا حتى إلى أبسط الحقوق الإنسانية التي توافقت وأجمعت عليها القوانين والمواثيق الدولية، ونظراً لأن هذا القانون كان صدوره هو مجرد تقنين لمقولة (البيت لساكناه)، فلم يتحدث

¹ - القذافي، معمر. (1976). الكتاب الأخضر، الفصل الثاني، الإقتصادي (الإشتراكية)، ص 90

-91. الناشر المركز العالمي لبحاث ودراسات الكتاب الاخضر. طرابلس، ليبيا.

عليه أحد بصراحة أو يقيمه أو ينقده من قريب أو بعيد وذلك لحساسية الموضوع آنذاك، الأمر الذي حث الباحثة للخوض فيه ولدراسته وفق منظور المذهب المالكي وهو المنهج الذي يسلكه ويتبعه جميع أفراد المجتمع الليبي، وتقديم الرأي الفقهي السليم المبني على أساس علمي صحيح وشفاف بدون تحيز وخالصاً لوجه الله تعالى.

ب. مشكلة البحث.

ماهو رأي المذهب المالكي في نصوص مواد قانون رقم (4) لنزع

الملكية في القانون الليبي؟

ج. هدف البحث.

معرفة رأي المذهب المالكي في نصوص مواد قانون رقم (4) لنزع

الملكية في القانون الليبي.

د. فوائد البحث.

أولاً: علمية.

1. تقديم رأي مبني على أساس علمي يتوافق مع حدود الشريعة الإسلامية

في مسألة نزع الملكية الخاصة.

2. أن يكون نقطة انطلاق لمزيد من الأبحاث العلمية في الفقه الإسلامي

وخاصة في المذهب المالكي.

3. أن يساهم في إثراء المكتبة العلمية ومساعدة طلاب العلم بهذا المجال.

ثانياً: عملية.

1. المساهمة في استرجاع الحقوق المنهوبة وإحقاق الحق.

2. المساهمة في تخليص المسلمين المستفيدين من عواقب هذا القانون

والأخذ بأيديهم للتوبة والرجوع إلى الله سبحانه وتعالى.

3. المساهمة في بناء دولة الحق والعدل المرجوة في ليبيا.

هـ. منهجية البحث

اتبعت الباحثة في هذا البحث المنهج الاستقرائي المكتبي، حيث استُمدت المعلومات من الكتب والرسائل العلمية الخاصة بالمذهب المالكي والعمل على تحليل وترتيب هذه المعلومات وترجيح أصحابها، ومن ثم دراسة قانون رقم (4) الذي قام بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالملكية العقارية.

و. الدراسات السابقة.

أولاً: رسالة الدكتوراة بعنوان نزع الملكية الخاصة وأحكامها في الفقه الإسلامي للدكتور فهد العمري، في عام 2013م، حيث تناولت في هذه الدراسة القضايا الأساسية الخاصة (بنزع الملكية الخاصة) من ناحية تعريف النزع والملكية، وبيان مشروعية الملكية، وحكم التعدي عليها، والأصل في انتقال الملكية، وبيان حالات نزعها سواء كان لمصلحة خاصة أو عامة مع بيان ضوابط المصلحة المعتبرة شرعاً.

ثانياً: رسالة الماجستير بعنوان التعويض عن نزع الملكية من أجل المنفعة العامة، للأستاذ زكرياء الغلبزوري، في عام 2012م، حيث تحدثت هذه الدراسة عن القواعد التي تحكم التقدير الإداري للتعويض عن نزع الملكية لأجل المنفعة العامة، ولدور القاضي الإداري في تحديد التعويض عن نزع الملكية من أجل المنفعة العامة، وقد اقتصرت هذه الدراسة على جانب واحد من الضمانات الممنوحة لصاحب العقار أو الحق العيني المنزوع والمتمثل في التعويض من حيث تقديره ودفعه.

ثالثاً: رسالة الماجستير بعنوان نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة في التشريع الفلسطيني (دراسة مقارنة)، للأستاذة جود الأتيرة، في عام 2010م، تحدثت هذه الدراسة عن نظام نزع الملكية الخاصة من أجل المنفعة العامة القائم على المساس بحق الملكية الفردية التي كفلتها مختلف الدساتير والمواثيق الدولية، كما تحدثت الدراسة عن الضمانات التي أوجدها القانون في مجال نزع الملكية الخاصة، سواء من حيث إمكانية قيام المتضرر بالطعن في

القرار الإداري، والمطالبة بإلغائه في حال عدم توفر أحد أركانه القانونية أمام المحاكم المختصة، أو من حيث ضمان التعويض العادل عن قرار نزع الملكية.

رابعاً: رسالة الماجستير بعنوان نزع الملكية بين الشريعة المشروعة وحقوق الغير في التشريع الجزائري والقانون الدولي، للأستاذ أمزيان وهبية، في عام 2009م، وتحدثت هذه الدراسة عن البحث في مدى مشروعية حق الدولة في الاستيلاء على أملاك الأجانب من منظور القانون الدولي، والتشريع الجزائري، وفيها استعراض للجانب الفقهي الذي ثار حول مدى مشروعية حق الدولة في هذا المجال، وبيان الشروط الواجب احترامها لحماية الملكية العامة.

خامساً: رسالة الماجستير بعنوان بيع ملك الغير دراسة مقارنة في ضوء القانون الوضعي والفقہ الإسلامي، للأستاذ أيمن محمد، في عام 2006م، حيث تناولت هذه الدراسة مسألة بيع ملك الغير دراسة مقارنة في ضوء

القانون الوضعي والفقہ الإسلامي، اشتمل هذا البحث على ماهية البيع في اللغة والقانون والفقہ، وقارنت بين هذه المفاهيم الثلاثة، وتناولت مفهوم بيع ملك الغير في القانون الوضعي والفقہ الإسلامي، وكذلك تناولت موضوع الطبيعة القانونية لبيع ملك الغير في القانون الوضعي، ودرست النظريات التي قيلت في هذا الشأن، وبعدها تناولت النظريات التي قيلت في تأصيل بيع ملك الغير حسب الفقہ الإسلامي، وبعد ذلك قارنت ما بين الفقہين الإسلامي والقانوني في تحديد الطبيعة القانونية لبيع ملك الغير.

صحيح أن هناك العديد والعديد من الدراسات و كتب الفقہ التي تناولت موضوع نزع الملكية الخاصة ولكنها في واقع الحال تحدثت عن نزع الملكية الخاصة لغرض المصلحة العامة والمتمثلة في بناء المساجد والمستشفيات والمدارس والطرق والجسور وغيرها من المشاريع التي تعود بالمنفعة العامة على كل أفراد المجتمع بكامله بما فيهم أصحاب الملكية أنفسهم، وفي هذه الدراسة الحالية تتناول الباحثة موضوعاً مغايراً تماماً عما

سبق، حيث أن قانون نزع الملكية في ليبيا وهو موضوع الدراسة قامت بنوده على نزع الملكية الخاصة ومن ثم أيلولتها إلى ملك الدولة ومن ثم تقوم الدولة بتوزيع هذه الأملاك على المواطنين الذين يحتاجون إلى سكن، وفي حقيقة الأمر من المفروض أن تقوم الدولة هي نفسها بتوفير السكن للمواطن المحتاج من بيت مال المسلمين وليس من أموال المسلمين الخاصة.

ز. خطة البحث.

بنت الباحثة هذا البحث على أربعة أبواب في سياق يعمل على عرض المشكلة والهدف من عمل البحث، ومن ثم الدراسة والتحليل للعناصر وإيجاد الإجابة على أهداف البحث، واستخلاص النتائج منها وتقديم التوصيات عليها، والتي كانت على النحو التالي:

الباب الأول: المقدمة وتحتوي على خلفية الدراسة، وبيان مشكلة البحث، وأهداف الدراسة وفوائدها المرجوة بنوعيتها العلمية والعملية، وعرض

المنهج العلمي المتبع في جمع البيانات وذكر أهم الدراسات السابقة التي تحدثت عن نفس الموضوع مع مقارنتها بمشكلة البحث، وصولاً إلى خطة البحث.

الباب الثاني: نبذة عن المذهب المالكي وقانون نزع الملكية الخاصة في ليبيا ويحتوي على فصلين:

الفصل الأول: المذهب المالكي، وينقسم إلى ستة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بمؤسس المذهب

المبحث الثاني: مدارس المذهب المالكي

المبحث الثالث: المراحل التي مر بها المذهب المالكي

المبحث الرابع: أصول المذهب المالكي

المبحث الخامس: خصائص المذهب المالكي

المبحث السادس: الكتب المعتمدة في المذهب المالكي

الفصل الثاني: قانون نزع الملكية الخاصة في ليبيا، وينقسم إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن التشريعات المتعلقة بنزع الملكية للمنفعة العامة.

المبحث الثاني: قانون رقم (4) لسنة 1978م بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالملكية العقارية.

المبحث الثالث: اللائحة التنفيذية لقانون رقم (4) لسنة 1978م بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالملكية العقارية.

المبحث الرابع: إقرار بالبيانات المحددة بالمادة (1) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (4) لسنة 1978م بتقرير بعض الأحكام بالملكية العقارية.

الباب الثالث: نزع الملكية الخاصة في الفقه المالكي والقانون الليبي، وينقسم إلى فصلين:

الفصل الأول: دراسة نزع الملكية الخاصة في الفقه المالكي، وينقسم إلى ستة مباحث وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: نزع الملكية الخاصة وينقسم إلى ثلاثة مطالب، المطلب

الأول: مفهوم نزع الملكية الخاصة، والمطلب الثاني: أدلة مراعاة الملكية

الخاصة، والمطلب الثالث: ضوابط وحدود الملكية الخاصة.

المبحث الثاني: المصلحة المعتبرة وينقسم إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول:

مفهوم المصلحة المعتبرة، والمطلب الثاني: أدلة المصلحة المعتبرة، والمطلب

الثالث: ضوابط المصلحة المعتبرة شرعاً.

المبحث الثالث: القبول والرضا وينقسم إلى مطلبين، المطلب الأول: مفهوم

القبول والرضا، والمطلب الثاني: أدلة مراعاة القبول والرضا.

المبحث الرابع: الغصب وينقسم إلى مطلبين، المطلب الأول: مفهوم

الغصب، المطلب الثاني: أدلة تحريم الغصب.

المبحث الخامس: الجبر الشرعي وينقسم إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول:

مفهوم الجبر الشرعي، والمطلب الثاني: المسائل التي يجبر فيها الإنسان على

بيع ماله، والمطلب الثالث: أدلة على الجبر الشرعي.

المبحث السادس: الضمان (التعويض الشرعي) وينقسم إلى أربعة مطالب،
المطلب الأول: مفهوم الضمان، والمطلب الثاني: أركان مفهوم الضمان،
والمطلب الثالث: أدلة الضمان، والمطلب الرابع: الفرق بين المتعدي
والغاصب من حيث الضمان.

الفصل الثاني: دراسة قانون رقم (4) لسنة 1978 م بتقرير بعض الأحكام
الخاصة بالملكية العقارية، وينقسم إلى عشرة مباحث وذلك على النحو التالي:
المبحث الأول: أحقية وحرمة الملكية الخاصة للمواطن.

المبحث الثاني: حدود ونطاق التملك.

المبحث الثالث: شروط وضوابط التملك والتصرف.

المبحث الرابع: الغصب.

المبحث الخامس: الجبر.

المبحث السادس: المصلحة.

المبحث السابع: التعويض.

المبحث الثامن: البيع والشراء للأملاك المنزوعة.

الفصل الثالث: مقارنة بين نزع الملكية الخاصة في الفقه المالكي و القانون

الليبي، ويحتوي على ثمانية مباحث وهي:

المبحث الأول: أحقية وحرمة الملكية الخاصة للمواطن.

المبحث الثاني: حدود ونطاق التملك.

المبحث الثالث: شروط وضوابط التملك والتصرف.

المبحث الرابع: الغصب.

المبحث الخامس: الجبر.

المبحث السادس: المصلحة.

المبحث السابع: التعويض.

المبحث الثامن: البيع والشراء للأملاك المنزوعة.

الباب الرابع: الخاتمة وتحتوي على أهم النتائج والتوصيات التي ظهرت

من خلال البحث، وتليها المراجع. والله ولي التوفيق.